

Distr.: General
31 December 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الثاني لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قُدِّم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وفقاً للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير المرفق وإصداره كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بيتر فيتيغ

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة

عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)



الرجاء إعادة استعمال الورق



التقرير الثاني لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات المقدّم عملاً
بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بحركة الطالبان وما يرتبط بها من
أفراد وكيانات

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - قائمة الجزاءات
٤	ألف - معايير الإدراج في القائمة
٥	باء - الصلات القائمة بين طالبان وتنظيم القاعدة
٧	جيم - تشكيل القائمة وتعهداتها
٨	دال - تأثير النظام
٩	ثالثاً - المصالحة
١٢	رابعاً - تنفيذ الجزاءات
١٢	ألف - تجسيد الأصول
١٤	باء - حظر السفر
٢٠	جيم - حظر الأسلحة

المرفقات

٢٣	الأول - نظرة عامة عن قيادات طالبان في المقاطعات
٢٥	الثاني - وجود المقاتلين الأجانب وتنظيم القاعدة في أفغانستان

أولا - مقدمة

١ - الهدف من قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)، كما جاء في فقرات الديباجة، هو "تأكيد الحاجة إلى ضمان إسهام نظام الجزاءات الحالي بفعالية في الجهود الجارية لمكافحة التمرد ودعم أعمال حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق المصالحة بغية إحلال السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان". وفي هذا التقرير، على الرغم من صدوره بعد ستة عشر شهرا فقط من إدخال النظام، يحاول فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقييم ما حققه هذا النظام من نجاح في هذا الصدد.

٢ - ظهر نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بعد فترة مخاض استمرت ١٣ عاما، جزءا من النظام المفروض عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات التي جاءت بعده والتي ركزت على ما يشكله تنظيم القاعدة من خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وشملت حركة طالبان في ذلك السياق. ولا بد من أن يحتفظ نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بالعديد من الخصائص التي اتسم بها في الماضي، ولكنه، خلافا لنظام القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، يركز على مسائل وطنية محددة مع قليل من التركيز على الإرهاب. ويقترح الفريق اتباع سبل يمكن بها أن يواصل مجلس الأمن تطوير الطابع المميز لنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ومن ثم، زيادة أهميته بالنسبة إلى أفغانستان اليوم.

٣ - وافق يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الذكرى السنوية الحادية عشرة للتدخل العسكري الدولي في أفغانستان الذي بدأ في عام ٢٠٠١، وقد بدأ الآن انسحاب القوات الأجنبية، ولكن على الرغم من أن القتال كبح جماح التمرد، فلا يمكن القول بأي حال من الأحوال أنه قضى عليه. فالاجتماع الدولي مجمع على أن تحقيق عملية سلام يتولى أمرها الأفغان أنفسهم أمر يجب أن يحل محل المواجهة العسكرية، ولكن لا تتوافر حتى الآن خارطة طريق واضحة تبين كيف يمكن أن يتطور هذا الأمر. ولا شك في أنه سيكون لنظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) دور مهما حدث من تطورات، ولا يمكن أن تأمل طالبان المدرجة في القائمة في أن تشارك بفعالية في الحكومة وهي لا تزال في قائمة الجزاءات، وإذا حدث أن شاركت في محادثات المصالحة، فسوف يتعين عليها في جميع الاحتمالات أن تعالج مسألة حظر السفر. علاوة على ذلك، يمكن أن يصبح تجميد الأصول أداة مهمة لعزل أولئك الذين يعملون ضد إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. وهذا التقرير يشمل المزيد من المقترحات لوضع آلية موسعة للإعفاء من حظر السفر^(١) من أجل زيادة تأثير تجميد الأصول.

(١) اقترح الفريق أيضا، في تقريره الأول (S/2012/683، الفقرة ٥٧)، إنشاء آلية بشأن الإعفاء من حظر السفر.

ثانيا - قائمة الجزاءات

ألف - معايير الإدراج في القائمة

٤ - تشمل قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) جميع كبار الأعضاء في طالبان تقريرا^(٢). وقد استهدفت الإضافات الأخيرة إلى القائمة، على الشبكات المالية لطالبان، وهو ما عزز أهمية القائمة بالنسبة للتهديدات الحالية. غير أن معظم قادة حركة طالبان المحليين (انظر المرفق الأول) ليسوا مدرجين في القائمة، وخاصة في عدة محافظات حيث تتلقى بعض الشبكات التابعة لطالبان أوامر من شخص يدعي أنه معين من قبل "شورى كويتا"^(٣) في حين يتبع آخرون زعيما ينسب ولاءه لسراج الدين حقاني. علاوة على ذلك، فإن كبار قادة طالبان ليسوا وحدهم من يقفون في طريق إحلال السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، فهناك غيرهم يشاركونهم هذا الموقف أيضا^(٤).

٥ - وكما جاء في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، فإن معايير الإدراج في القائمة تتصل بالأنشطة التي تنفذ لدعم طالبان، التي سبق أن أدرجت في القائمة بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أو الأنشطة التي تدعم في ما عدا ذلك أولئك الذين يشتركون مع حركة الطالبان في تشكيل تهديد للسلم والاستقرار والأمن في أفغانستان. ولزيادة التأكيد على الغرض من النظام الجديد، يوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في تعديل معايير الإدراج في القائمة - والشطب من القائمة - لتوضيح أنها تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة، بدلا من اقتصرها على القتال فقط مع طالبان، أو على تقديم الدعم لها. إن أفغانستان تواجه العديد من التحديات التي تهدد أمنها واستقرارها، بما في ذلك تجارة المخدرات، واستمرار الجماعات المسلحة غير المشروعة^(٥)، والفساد، وتزوير الانتخابات،

(٢) انظر المرفق الثاني. هناك في الوقت الحاضر ١٣٠ فردا وكيانين في القائمة. انظر أيضا تقرير الفريق الأول (S/2012/683، الفقرتان ٢٢ و ٢٣).

(٣) المعروف أيضا باسم شوري قندهار. و "شورى كويتا" مصطلح يستخدم عادة لوصف أكبر قيادات طالبان، ولكنه لا يتضمن تحديدا لأي موقع جغرافي ثابت.

(٤) كالحزب الإسلامي لقلب الدين حكمتيار (QI.H.88.03) في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة ومختلف المتطرفين الذين يمارسون العنف في شرق أفغانستان، فضلا عن المجموعات التابعة لتنظيم القاعدة (QE.A.4.01) مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان (QE.I.10.01)، لاشكار الطيبة (QE.L.118.05)، لاشكر جانغفي (QE.L.96.03)، وحركة تحريك طالبان باكستان (QE.T.132.11). في هذه المجموعات أيضا أعضاء أفغان.

(٥) كما حددها برنامج الحكومة الأفغانية المتعلق بتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية.

ومنع وصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ البرامج الصحية، وانتهاك حقوق الإنسان^(٦). وفي حين يتعين على اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أن تنظر في أي اقتراح للإدراج في القائمة بموضوعية تامة، فإن الفريق يعتقد أن مجلس الأمن، بتوسيعه نطاق المعايير، سيزيد في تأكيد أن نظام الجزاءات أصبح الآن نظاماً محدداً لكل بلد على حدة وذا خصائص مماثلة للأنظمة القطرية الأخرى^(٧).

باء - الصلات القائمة بين طالبان وتنظيم القاعدة

٦ - لاحظ الفريق عدم وجود تغيير جوهري يذكر في العلاقة القائمة بين طالبان والقاعدة منذ أن قدم تقريره عن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (S/2011/790). فأعضاء القاعدة والمرتبطون بهم لا يزالون موجودين في أفغانستان^(٨)، وعلى الأخص في جنوب شرقي آسيا، في المناطق المحيطة بكابل، وفي مجالات محددة في المنطقتين الشرقية والشمالية من البلد. ويبدو أن أهمية تنظيم القاعدة لدى التمرد تكمن في تخطيط الهجمات الانتحارية وتنفيذها، وصنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وجمع الأموال، والمساعدة في الحملات الإعلامية. وتظل المناطق التي تحت سيطرة طالبان في أفغانستان تجتذب أنصار تنظيم القاعدة؛ فتقاليد الضيافة الأفغانية لللاجئين تكفل لهم الترحيب، و يقدم المتمرّدون فرص التدريب للشباب المتطرفين الطامحين إلى الانضمام إلى جماعة إرهابية. ومع ذلك، فوفقاً للأرقام الموجودة لدى الفريق^(٩)، استمرت أعداد المسلّحين الأجانب، وبشكل أكثر تحديداً أولئك التابعين لتنظيم القاعدة، في الانخفاض وأصبح جودهم مقصوراً بشكل متزايد على مناطق معينة من البلد (انظر المرفق الثاني).

٧ - على الرغم من أن هناك جدلاً قائماً بين قيادات طالبان فيما يتعلق بضرورة استمرار الشراكة القائمة مع تنظيم القاعدة، لم يتمكن أولئك الذين يتحدثون ضدها، حتى الآن، من

(٦) أعرب مجلس الأمن، في الفقرة الثالثة من ديباجة قراره ١٩٨٨ (٢٠١١) عن بالغ قلقه لأن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمون والضالعون في تجارة المخدرات، بالإضافة إلى الأنشطة التي تمارسها حركة طالبان و تنظيم القاعدة، تؤثر على الوضع الأمني في أفغانستان. انظر أيضاً الفقرة ٨ من الديباجة المتعلقة بحقوق الإنسان.

(٧) على سبيل المثال، يتضمن قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) معايير للإدراج في القائمة من قبيل: عرقلة "إيصال المساعدات الإنسانية إلى الصومال، أو الوصول إلى المساعدة الإنسانية أو توزيعها في داخله".

(٨) بعبارة "أعضاء تنظيم القاعدة"، يشير الفريق إلى المقاتلين غير الأفغان وبوجه عام، غير البشتون، ويكونون عادة تابعين لمجموعة أدرجها مجلس الأمن في القائمة بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

(٩) على وجه التحديد، الإحصاءات التي جمعتها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة، وقوة المساعدة الأمنية الدولية، وكما وردت من السلطات الباكستانية والأفغانية.

إقناع الأغلبية بوجهة نظرهم، ويمكن أن يصبحوا عرضة للاغتيال على يد أنصار تنظيم القاعدة للتأكد من عدم قيامهم بذلك^(١٠). وقد تضمنت بيانات أدلى بها أعضاء كبار في طالبان، بما في ذلك الملا عمر (T.I.O.4.01)، انتقادات مكتومة لوجود عرب في أفغانستان. على سبيل المثال، تضمنت كلمة الملا عمر التي ألقاها بمناسبة عيد الفطر في عام ٢٠١٢ ترحيباً بثورات الربيع العربي لأنها تتيح عودة ”اللاجئين“ إلى بلدانهم الأصلية من دون خوف من الانتقام^(١١). ويرى أصحاب هذا الرأي ضرورة إنهاء الشراكة مع تنظيم القاعدة أو تعديلها في المدى المتوسط، على سبيل المثال، باستمرار تقديم اللجوء ”للمضطهدين“ من أفراد تنظيم القاعدة مقابل تعهد هؤلاء بالعيش في سلام. وهناك كثيرون من أعضاء طالبان لا يفهمون لماذا يُرَجَّح أن تلقى هذه الفكرة اعتراضاً لدى المجتمع الدولي.

٨ - على الرغم من أن جميع أعضاء طالبان يؤكدون على أهدافهم القومية، فإن بعض القادة المقربين من سراج الدين حقاني يوجهون اهتماماً، على الأقل في أقوالهم، نحو مسائل أوسع نطاقاً، بالقول أن هناك قضية مشتركة مع تنظيم القاعدة، وبدعوتهم إلى تقديمها المساعدة من أجل ”تحرير“ أفغانستان، ثم لتساعد بعد ذلك في النضال ضد الأنظمة ”المرتدة“ في بلدان أخرى^(١٢). ما قد يعنيه هذا من الناحية العملية ليس واضحاً، ولكن لما كان جميع المتمردين، سوى عدد قليل منهم، لم يذوقوا طعم العيش في أوقات السلم، فإن الاحتمال قائم بأن يواصل بعضهم القتال في أفغانستان أو في أي مكان آخر، على الرغم من أي اتفاق سلام يتوصل إليه قادتهم. غير أن موقف الأغلبية في طالبان، لا يزال كما كان عليه

(١٠) في مقابلات جرت مع وسائط الإعلام في ٢٥ نيسان/أبريل، ١٤ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قال معتصم آغا المدرج سابقاً تحت الرمز (T.I.M.29.01) أنه وأقرانه من أعضاء طالبان يمكن أن يؤيدوا إنشاء حكومة أفغانية تقوم على قاعدة عريضة، وتحويل حركة طالبان إلى حزب سياسي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٢ أخبر معتصم الفريق أن الانفصال عن تنظيم القاعدة غير ممكن في الوقت الراهن، فلا يزال لتنظيم القاعدة نفوذ قوي لدى كثيرين من أعضاء طالبان.

(١١) كرر الملا عمر، في خطابه المؤرخ ١٦ أغسطس ٢٠١٢ الذي ألقاه بمناسبة عيد الفطر القول بأن طالبان ”لن تسمح لأي شخص باستخدام تربة أفغانستان ضد أي أحد“، وإن كان قد شفعه بالتحذير المعتاد: ”في ضوء التعاليم الإسلامية والمصالح الوطنية“. وأكد بيان آخر صدر عن طالبان في عام ٢٠١٢، بمناسبة الذكرى السنوية لهجمات ٩/١١، أن ”الأفغان ليس لهم يد في ذلك الحادث“.

(١٢) الملا سانغين (T.I.Z.152.11)، في شريط فيديو معنون ”رسالة إلى الشعب التركي“، نشر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتكرر في شريط فيديو معنون ”أولئك الذين حافظوا على وعودهم“، نشر في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

في أواخر عام ١٩٩٠، وهو أن النضال المباشر ضد "الاحتلال الكافر" فرض واجب على المسلمين المعنيين محليا فقط^(١٣).

جيم - تشكيل القائمة وتعهداتها

٩ - في حين يلاحظ الفريق استمرار الروابط بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان، فإنه يعتقد أن قرار مجلس الأمن، الصادر في يونيو ٢٠١١، إنشاء نظام جزاءات جديد، يفصله الأجزاء المتعلقة بطالبان في القائمة الموحدة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عن الأجزاء المتعلقة بتنظيم القاعدة، أوجد وسيلة فعالة لتعزيز السلام والأمن الدوليين في أفغانستان. فلا يزال هناك بعض الأسماء موجودا في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة يرى الفريق أن من الأنسب أن تدرج في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ورغم عدم وجود طريقة سهلة لنقل تلك الأسماء^(١٤)، يوصي الفريق بأن تقوم اللجنة، عند موافقتها على طلب بإدراج اسم في القائمة في إطار نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، بإضافة الاسم إلى القائمة بصرف النظر عما إذا كان الاسم قد سبق أن أدرج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وبإمكان لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، لدى قيامها باستعراضاتها العادية، أن تنظر بعد ذلك في مدى ملائمة استمرار الإدراج المزدوج في إطار نظام الجزاءات لديها. ويرى الفريق أن هذا سوف يؤدي، في الوقت المناسب، إلى مزيد من الوضوح وإلى مزيد من الفصل بين معايير النظامين المتعلقة بالإدراج في القائمة، على الرغم من أن بعض الأفراد أو الكيانات يمكن أن يستوفوا شروط مجموعتي المعايير، ومن ثم يظهرون في كلتا القائمتين^(١٥).

١٠ - واصلت اللجنة تحسين نوعية القائمة استنادا إلى المعلومات التي جمعها الفريق أثناء زيارته المتكررة إلى أفغانستان وبفضل التعاون الذي قدمه مسؤولون أمنيون أفغان على مستوى المقاطعات. فالبند المتعلقة بجميع الأفراد المدرجين في القائمة تشمل الآن معلومات عن تاريخ ومكان الميلاد، وإن كان عدد منها لا يزال يفتقر إلى تحديد الجنسية. وقد تمكّن أفراد من طالبان من الحصول على جنسية بلدان أخرى غير أفغانستان، فضلا عن هويات

(١٣) يرد شرح مكثف لموقف الملا عمر هذا في كتاب آن أندرسن: Brothers in Jihad: Explaining the

Relationship between al-Qaida and the Taliban, 1996-2001, PhD dissertation, Oslo University 2012.

(١٤) لم تتوصل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بعد إلى قرار بشأن إجراءات النقل المبسطة المقترحة في تقرير الفريق بشأن الصلات بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان (S/2011/790)، الفقرة ٥٣ (هـ).

(١٥) هناك حالات سابقة تكرر فيها قيد أسماء في قائمتي الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وعلى الصومال/أريتريا.

بديلة. ويوصي الفريق، في حالة ورود طلبات جديدة للإدراج في القائمة، بأن تشجع اللجنة بقوة الدولة المقدمة للطلب، على تقديم تفاصيل عن الجنسية.

دال - تأثير النظام

١١ - يتوقف أثر نظام الجزاءات على المدى الذي يرى فيه أفراد طالبان المدرجون في القائمة أنه يقف عقبة في سبيل تحقيق أهدافهم الشرعية الدولية والسلطة في كابل. وقد تلقى الفريق تقارير تفيد بأن طالبان تجمع أي معلومات عن الحالات التي ترفع فيها أسماء من القائمة^(١٦)، وتلقى تلك المعلومات الرضا لديها، غير أن ثمة عاملين من العوامل القصيرة الأجل التي تقوض أثر نظام الجزاءات على استراتيجيتها، وهما: (أ) أن حركة طالبان لا تقبل شرعية الحكومة الأفغانية، ومن ثم فإنها تعارض مشاركة الحكومة كثيرا في عمليات صنع القرار في اللجنة، و (ب) أن تدابير الجزاءات مشكلة تقع مسؤولية حلها على عاتق المجتمع الدولي لا على طالبان. على سبيل المثال، تنتظر طالبان من الولايات المتحدة الأمريكية أن تكمل جانبها من الاتفاق المتعلق بتبادل الأسرى، بصرف النظر عن أن حظر السفر قد يقف حائلا دون ذلك. ومما لا شك فيه أن طالبان ترى أن الولايات المتحدة قادرة على تجاوز أي قرار يتخذه مجلس الأمن، ولكن حتى لو لم تفعل ذلك، فإن طالبان سوف ترى أن القضية هي قضية الولايات المتحدة وعليها وحدها حلها.

١٢ - أما على المدى الطويل، قد تكون حركة طالبان تشعر بالقلق من أن أي اتفاق تبرمه من أجل تقاسم السلطة لا بد أن يلقي تأييدا لدى المجتمع الدولي، وأن تدابير الجزاءات، من دون هذا التأييد، سوف تحول دون ممارستها سلطتها. ولكن لأنها تعتقد أن شريكها الرئيسيين في التفاوض هما باكستان والولايات المتحدة، لا الحكومة الأفغانية، فإنها تفترض أن تدابير الجزاءات سوف تسقط بمجرد التوصل إلى اتفاق مع هذين المحاورين.

١٣ - في غضون ذلك، فإن طالبان أشد قلقا بشأن تأثير انسحاب قوات التحالف وتفكك التلاحم في حركتها منها بشأن القرارات التي تتخذها لجنة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، في نيويورك^(١٧). وإذا كان المجلس واللجنة يهدفان إلى الاضطلاع بدور

(١٦) قامت اللجنة، منذ إنشاء نظام الجزاءات، بشطب أسماء ٣٢ فردا، معظمها جرى استجابة لطلبات بالرفع من القائمة وردت من الحكومة الأفغانية. ومن الأشخاص الذين شطبت أسماءهم، هناك ٢٣ شخصا لا يزالون على قيد الحياة. وقد اغتيل اثنان على يد فصائل طالبان المعارضة لمبادرات السلام التي تبذلها الحكومة الأفغانية، و اغتيل اثنان على يد أشخاص مجهولين، ربما لأسباب شخصية.

(١٧) تكرر النداءات التي وجهها زعيم طالبان الملا عمر - بما في ذلك رسالته في عيد الأضحى التي وجهها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ - إلى طالبان يدعوهما إلى المحافظة على تماسكها، يعني أن النداءات السابقة في نفس الموضوع لم تكن فعالة.

هام في دفع أفغانستان إلى الأمام نحو السلام من خلال نظام الجزاءات، فإنهما يواجهان تحدياً في أن يفرضا نفسيهما بقوة أكبر في العملية السياسية، وسوف يتعين عليهما اتباع نهج استراتيجي لتحقيق ذلك بنجاح. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول التي تحاول مساعدة أفغانستان في المضي نحو السلام والاستقرار والأمن، تفعل ذلك من دون أن تدرك أن للجنة دوراً كبيراً في هذا الصدد، ويبدو أنها في كثير من الحالات تعتبر تدابير الجزاءات عائقاً أكثر منها مساعداً لجهودها.

١٤ - ويوصي الفريق بأن تعالج اللجنة هذه المسألة، بتعيين دور محدد لنظام الجزاءات لتحقيق هدف مجلس الأمن، الوارد ذكره في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وهو أن يساهم نظام الجزاءات الحالي "بفعالية في الجهود الجارية لمكافحة التمرد ودعم أعمال حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق المصالحة بغية إحلال السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان"، وأن تقوم بعد ذلك بتفسير هذا الأمر لدى الدول الأعضاء والجمهور بوجه عام. فمن دون نهج استراتيجي واضح، سوف تتبخر إمكانات نظام الجزاءات وستضيع الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة والدول الأعضاء لضمان تنفيذ النظام. ومما يمكن أن يشكل عنصراً هاماً من عناصر هذا النهج الاستراتيجي، ضمان أن تكون اللجنة على علم بالمبادرات المتعددة الجارية لتشجيع المصالحة وأن تعمل على أن يكمل بعضها بعضاً ويعززها، مع الأخذ في الاعتبار الكامل للالتزامات التي يفرضها نظام الجزاءات على جميع الدول.

ثالثاً - المصالحة

١٥ - لم توفق المحاولات الأولى التي قامت بها أفغانستان لتعزيز المصالحة^(١٨)، إلا أن إنشاء مجلس السلام الأفغاني الأعلى في عام ٢٠١٠، وقيام مجلس الأمن، في عام ٢٠١١، بفصل نظام الجزاءات المفروض على طالبان عن نظام الجزاءات المفروض على القاعدة، والإجراءات التي اتخذت من أجل مكتب طالبان السياسي في قطر عام ٢٠١٢، كل ذلك أعطى بعض الزخم لعملية ظلت دائماً تسير ببطء. ولحسن الطالع، فإن التوافق في المجتمع الأفغاني الرامي إلى متابعة السعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للتمرد تجاوز محنة اغتيال الرئيس السابق البروفسور برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومولوي أرسالا رحماني، أحد كبار المفاوضين، في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٢. وقد أعاد صلاح

(١٨) أنشئ البرنامج الأسبق الذي تولى ريادته الرئيس السابق صبغة الله محمدي، وهو برنامج تحكيم الصلح، في عام ٢٠٠٣، وفي حين زُعم أنه نجح في بعض المقاطعات، فقد كان يفتقر إلى إطار وطني، وأصبح الآن لجنة لتسوية المظالم على الصعيد المحلي.

الدين رباني، الرئيس الجديد لمجلس السلام الأعلى، في لقاء عقده مع الفريق في الذكرى الأولى لوفاة والده، تأكيد عزمه على مواصلة السلام رغم المعارضة العنيفة^(١٩).

١٦ - وردت قيادة طالبان ذاتها على ذلك بحذر. فهي تهدف إلى إنشاء ما يماثل وزارة للشؤون الخارجية في قطر، باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق شكل من أشكال الشرعية الدولية والدخول مع الولايات المتحدة في مناقشات بشأن تبادل الأسرى، ولكن مبعوثي طالبان في قطر لا يملكون تفويضا لمناقشة الشؤون الأفغانية الداخلية، ويعتقدون رفض طالبان المستمر إجراء محادثات مع الحكومة الأفغانية. وتبدو قيادة طالبان عازمة على إبقاء وتيرة المفاوضات وفحواها تحت سيطرتها الوثيقة، وكانت سريعة في التبرؤ من كبار الزملاء الذين قاموا بمبادرات سياسية مستقلة^(٢٠).

١٧ - وقد أظهرت الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي استعدادهما لمعالجة مطالب طالبان، وخاصة ما يتعلق منها بالإفراج عن السجناء، ورفع أسماء أعضاء طالبان من قائمة الجزاءات المفروضة. بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، وبدء انسحاب القوات الأجنبية؛ وهكذا أصبحت الشروط الأولية لإجراء محادثات نتائج لازمة. وقد جاءت استجابة طالبان لذلك محدودة، بسبب خلافات داخل الحركة، ولكن الجميع يتفقون على ضرورة أن تتم عملية لتبادل الأسرى تشمل خمسة معتقلين أفغان في خليج غوانتانامو وجنديا تابعا للولايات المتحدة، وهو السرجنت بو بيرغدال^(٢١). ولا يرجح أن يحدث شيء يذكر قبل ذلك.

١٨ - وحتى لو تحقق ذلك، فمن المرجح أن يكون التفاوض بشأن ما سيعطى لطالبان من دور مناسب في الحكومة بطيئا ومضنيا، وسوف يتطلب اتخاذ العديد من إجراءات بناء الثقة مع سير المفاوضات، لا لطمأنة الأفغان المشاركين في هذه العملية فحسب، بل ولطمأنة القوى الإقليمية ودول أخرى لها مصالح مشروعة في هذا الصدد. ولما كان نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) يسمح لمجلس الأمن بالتدخل مباشرة في عملية المصالحة، وهذا التدخل هو أساسا القوة الوحيدة لديه، فإن الفريق يوصي بأن ينظر المجلس في

(١٩) على سبيل المثال، اقترح البروفسور عبد الرب رسول سيف أن يقدم رجال طالبان بدلا من أن تعقد محادثات معهم، وأن يشنq المشتبه بأنهم انتحاريون على أبواب كابل.

(٢٠) على سبيل المثال، كان معتصم آغا وإسماعيل أندار متهمين بارتكاب مخالفات مالية وإجراء اتصالات غير مصرح لهما بها. ووصف المعتصم الشطب من القائمة بأنه ”إجراء بالغ الأهمية لتحقيق جو سلمي في أفغانستان“ (بريد إلكتروني من المعتصم مؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢). وقد تبرأ المتحدث باسم طالبان من معتصم آغا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٢١) بيرغدال هو الشخص الوحيد في قوات التحالف المعتقل لدى طالبان. وكانوا قد أسروه في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

حث جميع الأطراف المشاركة في المحادثات إلى تزويد الفريق أو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أو ممثل عن الأمين العام لهذا الغرض، بمعلومات عن مشاركتها في المحادثات لضمان تحقيق بعض التماسك والتنسيق والشفافية في العديد من المبادرات التي لا تزال قائمة. ويعتقد الفريق أن المصالحة لن تتقدم ما لم تكن جميع الأطراف ذات الصلة على معرفة بما يجري وما لم يكن لديها فرصة للتعليق.

١٩ - يتمتع الفريق بوضع جيد ليعمل من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة بالإجابة عن مجلس الأمن في سياق دوره في شرح الالتزامات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) لدى جميع الأطراف، وفي تعزيز التدابير وتنفيذها. وعلى الرغم من أن البعثة تقدم مساعدة لا مثيل لها من حيث كونها قناة فعالة للاتصال بين اللجنة والحكومة الأفغانية، فليس هناك شك في أن الرحلات التي يقوم بها فريق العمل إلى كابل وأماكن أخرى، سواء داخل أفغانستان أو خارجها، هي مكملات حيوية لهذا التفاعل الذي يجري يوما بعد يوم. ويوصي الفريق بأن ينظر المجلس في منحه دورا محددًا في تعزيز المصالحة في إطار الهدف الأوسع لمجلس الأمن باستخدام نظام الجزاءات من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان.

٢٠ - قبل اتخاذ القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، كان الفريق يعالج المسائل الأفغانية في سياق نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لفترة تزيد عن سبع سنوات، وكون ذلك قدرا من المعرفة والخبرة يفترض أن مجلس الأمن لا يريد أن يضيعه. والفريق يقترب من نهاية ولايته، ولكنه سوف يفعل ما بوسعه لضمان أن يتمتع خلفه بنفس القدر من الثقة مع محاوريه الرئيسيين. ويتيح انتهاء ولاية الفريق للمجلس فرصة لمواصلة الفصل بين نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ونظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، وذلك بإنشاء فريقين يعملان تحت إشراف منسق واحد، ويوصي الفريق بأن ينظر المجلس في اعتماد هذا الخيار^(٢٢). وإذا لم يتسن ذلك، فيمكن أن يقوم مجلس الأمن بتوسيع فريق العمل لتعزيز خبرته في ما يتعلق بأفغانستان. وبالإمكان أيضا أن يجعل ولايته أكثر انسجاما مع ولايات أفرقة الخبراء الأخرى التي تدعم أنظمة الجزاءات الخاصة ببلدان محددة، بما في ذلك سلطة التوصية بإدراج أسماء في القائمة تستوفي المعايير التي وضعها مجلس الأمن. ولا يوصي الفريق بإنشاء فريقين منفصلين تماما، وإن كان ذلك خيارا يمكن أن ينظر فيه في المستقبل.

(٢٢) الفريق الحالي مكلف بمساعدة كل من اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة.

رابعاً - تنفيذ الجزاءات

ألف - تجريد الأصول

١ - تمويل طالبان

٢١ - أبلغ عدة محاورين الفريق أن طالبان مرت بأزمة مالية في عام ٢٠١٢، ويرجع بعض أسباب ذلك إلى اعتقال مسؤولين ماليين كبار^(٢٣) أو إلى انشقاقهم عن الحركة، وبعضها إلى الانخفاض في عقود النقل بالشاحنات، وبعضها إلى شحة محصول الخشخاش. وقد حاول كبار رجال طالبان ملء هذا النقص عن طريق جمع أموال في دول الخليج، وزاد صغار القادة فيها جهودهم لجباية الضرائب المحلية. ويبدو أن معظم الوحدات في حركة طالبان في أفغانستان تعيش على مواردها الخاصة، وهو ما قد يثير استياء السكان المحليين الذين يقدمون لهم أسباب ذلك طوعاً أو كرهاً.

٢٢ - يتولى أمر الإدارة المالية لطالبان حالياً غول آغا إشاكرزي (TI.I.147.10) وعبد الجليل حقاني (TI.A.34.01). ويساعد أختار محمد منصور (TI.M.11.01) في جمع الضرائب من محيط العمل في مجال المخدرات. ومن بين الإضافات الأخيرة إلى قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) كيانات وأفراد آخرون لهم دور في الهياكل المالية لطالبان^(٢٤)، وقد أسفرت هذه العملية عن تجريد حسابات. وسيكون لذلك تأثير رادع، فضلاً عن تعرض الترتيبات المالية لطالبان لمزيد من حالات الانقطاع.

٢٣ - الظروف الحالية في أفغانستان تجعل تنفيذ نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهمة صعبة، ومع ذلك، فقد أحرزت حكومة أفغانستان تقدماً في هذا الصدد. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أبدت أفغانستان التزاماً سياسياً على مستوى رفيع بالعمل مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال، لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في هذه المجالات. ولدعم هذا الالتزام، قدم الفريق تعليقات مستفيضة بشأن التغييرات المقترحة إدخالها على القانون الأفغاني المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب.

(٢٣) مثال على ذلك انشقاق المعتصم آغا، والقبض على مالي خان، واشتباه حركة طالبان بأنصار إسماعيل.

(٢٤) على سبيل المثال، صرافة حاجي خير الله الحاج عبد الستار (TE.H.10.12)؛ وصرافة روشان (TE.R.11.12)؛ وفضل ربيع (TI.R.157.12)، وأحمد جان وزير (TI.W.159.12)؛ وبخت جول (TI.G.161.12)؛ وأحمد ضياء آغا (TI.A.156.12)، ومحمد أمان أخوند (TI.A.158.12).

٢٤ - واصل مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية في أفغانستان، تقدمه في تسجيل وكالات تحويل الأموال وكسب تأييدها في رصد المعاملات المشبوهة، وواصل الفريق تعزيز علاقات العمل بين المركز والشركاء في دول أخرى^(٢٥). وكانت الحكومة الأفغانية قد أنشأت المركز في عام ٢٠٠٤ ليكون وحدة تابعة لها تعنى بالاستخبارات المالية، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ولكن ما أحرز من تقدم على مدى السنوات الثلاث الماضية مثير للإعجاب؛ ويوصي الفريق بأن تكلف اللجنة خلفه بإقامة اتصالات مباشرة مع المركز وبالبحث عن سبل لتعزيز وزيادة قدراتها.

٢٥ - سوف تتحسن فعالية المركز وتعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الأخرى إلى أن تصبح اللجنة قادرة على شحذ مشاركتها مع البلدان التي توجد فيها في أغلب الظن أصول لطلابان. ولا يوجد حالياً أي طلب موجه إلى الدول بأن تقدم تقارير عما اتخذته من خطوات لتنفيذ إجراء تجميد الأصول؛ ويوصي الفريق بأن تكلف اللجنة خلفها بالسعي للحصول على آخر ما يستجد من معلومات من أعضاء فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال بشأن ما يبذلونه من جهود لتحديد الأماكن التي توجد بها أصول أفراد طلابان المدرجة أسماؤهم في القائمة وتجميدها، وإفادة الوحدة بتلك المعلومات.

٢٦ - لقد استفادت حركة طالبان من عمليات ابتزاز استهدفت بها الشركات العاملة في مجال إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان. وعلى الرغم من الإجراءات المعمول بها، ينبغي أن تتحقق وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من الشركات التي تقدم لها خدماتها إزاء قوائم الجزاءات، فإن هذا لا يحدث دائماً. وقد اعتمدت إحدى الجهات المانحة الرئيسية، وهي الولايات المتحدة، قواعد تضمن عدم قيام المتعاقدين معها بتقديم أموال، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى شخص أو كيان يقدم الدعم فعلياً للمتمردين. ويوصي الفريق، بأن ترحب اللجنة بمثل هذه الخطوات وتشجع جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات مماثلة، وذلك بالتعاون مع فريق الرصد.

٢ - الإعفاءات من تجميد الأصول

٢٧ - من القواسم المشتركة مع نظام الجزاءات المفروض على تنظيم القاعدة، خضوع الإعفاءات من تجميد الأصول للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، بصيغته المعدلة بموجب القرار ١٧٣٥ (٢٠٠٦) الذي يُسمح للدول بموجبه أن تمنح إعفاءات للأطراف المدرجة في القائمة لتغطية النفقات الأساسية، شريطة أن تكون أخطرت اللجنة ولم تبد اللجنة أي اعتراض، وأن

(٢٥) أيضاً بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقدم طلبات باسم أي طرف مدرج في القائمة للحصول على إعفاء لتغطية نفقات استثنائية، وهو أمر يتطلب موافقة اللجنة. ويقدم القرار بعض التوجيهات بشأن المدفوعات التي قد تقع ضمن تلك الفئات، ولكن حتى الآن لم يرد أي إخطار أو طلب بشأن أي جهة مقيدة في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

٢٨ - وفي إطار عملية فصل نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) عن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، يوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في إدراج إجراء لمنح إعفاءات ضمن النظام نفسه، كما هو الأمر في نظم الجزاءات الأخرى الخاصة ببلدان محددة. و يتيح هذا للجنة أن تسهل، على وجه التحديد، منح إعفاءات من شأنها أن تدعم محادثات المصالحة. ويمكن أن ينظر مجلس الأمن أيضا في الحاجة المحتملة المحددة لتقديم مساعدة إنسانية أو إنحاز برامج طبية، كالتطعيم ضد شلل الأطفال، عن طريق أطراف مدرجة في القائمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وإلى جانب تقديم المساعدة الحيوية للسكان المحليين، يمكن أن تكون الاتفاقات المبرمة مع طالبان، في مثل هذه الحالات، بمثابة تدابير فعالة لبناء الثقة. فإذا سمح مجلس الأمن بمنح هذه الإعفاءات، مع اشتراط أن يحاط علما بالتفاصيل المتعلقة بالأمر، فإنه يستطيع، من خلال اللجنة، أن يحسن عملية التنفيذ، ويحقق مزيدا من التأثير على أرض الواقع، ويبيّن أحكاما أفضل فيما يتعلق بمواقف الأطراف المدرجة المعنية.

باء - حظر السفر

٢٩ - لتدابير حظر السفر أهمية محتملة خاصة في نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وتفيد التقارير بأن كثيرا من أفراد طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة يعيشون خارج أفغانستان، وربما احتاجوا إلى السفر إلى بلدان أخرى للمشاركة في محادثات المصالحة أو لغير ذلك لتعزيز العملية السياسية. وعلى الرغم من أن طبيعة الحدود المليئة بالثغرات تيسر نسبيا تنقل أعضاء طالبان للسفر بين أفغانستان وباكستان، وأن هناك حالات سافر فيها أعضاء من طالبان مدرجة أسماؤهم في القائمة إلى بلدان أخرى بأسماء مختلفة، فإن السفر في إطار مبادرة من دولة عضو لتشجيع المصالحة هو مسألة أكثر خطورة. وفي هذه الحالة، يجب أن يكون البلد المنظم للاجتماع، والبلد الذي يعقد فيه الاجتماع، والبلد الذي يعتزم عضو طالبان المدرج اسمه في القائمة أن يعود إليه، أطرافا في أي طلب يقدم للحصول على الإعفاء من حظر السفر، أو تتعرض هذه البلدان لما يترتب على ذلك من تبعات، وللحرج جراء عدم امتثالها للحظر.

١ - الإعفاء من حظر السفر

٣٠ - وضعت اللجنة مبادئ توجيهية لمنح إعفاءات من حظر السفر لأسباب شخصية، وحتى الآن طبقت هذه المبادئ على نحو جيد^(٢٦)، ولكن الحكومة الأفغانية والدول الأخرى تريد قدرًا من المرونة والاستجابة والسرية أكثر مما تسمح به القواعد الحالية في ما يتعلق بالسفر لأسباب سياسية. وكان فريق العمل قد اقترح، في تقريره الأول إلى اللجنة، عدة طرق يمكن أن تحقق بها اللجنة مزيدًا من المرونة في منح إعفاءات من حظر السفر (انظر S/2012/683، الفقرة ٥٧)، ولكن على الرغم من أن اللجنة وافقت على أن تنظر فيها، فإنها لم تتوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بوجاهتها^(٢٧). ويعتقد الفريق أن هذا يرجع في بعضه إلى أن اللجنة لم تواجه حتى الآن طلبات إعفاء وجدت صعوبة في معالجتها. غير أن الفريق يسلم بالحجة التي قدمتها الحكومة الأفغانية وغيرها، وهي أن الترتيبات الحالية قد تكون غير كافية لو أن عملية المصالحة ارتفعت وتيرتها أو أصبحت أشد تعقيدًا.

٣١ - علاوة على ذلك، يساور الفريق قلق من أن عدم وجود نظام لمنح إعفاءات يكون أكثر مرونة واستجابة، قد يجعل الدول الأعضاء تتجاهل حظر السفر لمصلحة الدفع بعملية المصالحة إلى الأمام. وبصرف النظر عن أن هذا العمل يقوض أهمية نظام الجزاءات وتأثيره، فإنه يضعف موقف جميع الأطراف في المحادثات، إلا طالبان. ولا شك في أن تفاصيل عدم الامتثال سوف تظهر، خاصة إذا نجحت المبادرة، وبذلك ستشكل تلك التفاصيل تحديًا لسلطة مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بل إن الضرر سيكون أشد إذا كان قرار تجاهل حظر السفر قد اتخذته دولة عضو في المجلس. ومن غير المرجح أن تكون طالبان غافلة عن هذه الحقيقة، وربما استخدمت هذه السابقة لتقويض نظام الجزاءات على نطاق أوسع.

٣٢ - ترد أدناه مقترحات أخرى بشأن الإعفاءات^(٢٨). وهناك اقتراح يدعو إلى رفع حظر السفر كليةً. لكن هذا يعني سلب نظام الجزاءات الكثير من قوته القسرية، ومن غير المرجح أن يوافق مجلس الأمن على ذلك. وهناك رأي آخر وهو رفع حظر السفر على أساس مؤقتة عن مجموعة من أعضاء محددتين من طالبان متفق على أنهم مبعوثون لمبادرات السلام. في هذه الحالة، يرى الفريق ضرورة أن تقدم قيادة طالبان قائمة المبعوثين، وهو ما سيؤدي، في الوقت

(٢٦) على سبيل المثال، سمحت اللجنة للمعتصم آغا، الذي شطب اسمه الآن من القائمة، بالذهاب إلى تركيا لأسباب صحية بعد إصابته في محاولة اغتيال.

(٢٧) انظر "موقف اللجنة" بشأن التوصيات الواردة في تقرير فريق الرصد الأول (S/2012/684)، الفقرة ٤.

(٢٨) إضافة إلى تلك الواردة في تقرير الفريق الأول (S/2012/683)، الفقرة ٥٧.

نفسه، إلى إلزام تلك القيادة بهذه العملية، ويكفل اعترافها بحظر السفر، وتحديد من هو فيها قادر على التحدث بسلطة منها^(٢٩). ويوصي الفريق بأن تطلب اللجنة من الحكومة الأفغانية توجيه دعوة إلى طالبان لتقدم أسماء أشخاص لديهم سلطة التحدث نيابة عنها، لتستطيع اللجنة بذلك مواصلة دراسة هذا الخيار على أساس الأفراد المقترحين. ويمكن أن تسمح اللجنة بعد ذلك للأفراد المحددة أسماؤهم بالسفر لدعم محادثات المصالحة على النحو المطلوب، رهنا باستعراض دوري يُجرى لهذا الغرض (كل ستة أشهر، مثلاً).

٣٣ - وهناك اقتراح ذو صلة بهذا الأمر، وهو أن تسمح اللجنة بالقيام بأي سفر بين نقطتين محددتين، على سبيل المثال كراتشي وقطر، لجميع الأفراد المدرجين في القائمة. وعلى الرغم من أن هذا السياق يعني أن إجراء أي مفاوضات ذات مغزى لن يتم إلا في بعض مواقع معينة، فيإمكان اللجنة أن تعدل التفاصيل المتعلقة بالإعفاء حسب الضرورة. وإذا أراد مجلس الأمن وضع قيود على هذا الإعفاء، فيمكن أن يقصر تطبيقه على قائمة مبعوثي السلام المتفق عليها. ولرصد ممارسة هذا الإعفاء في أمور أخرى خلاف الشرط الذي يقتضي أن تقوم الحكومة الأفغانية بالإبلاغ عن أي سفر قام به أفراد مدرجون في القائمة، بإمكان اللجنة أن تطلب من فريق الرصد أن يقدم، تقريراً عن جدوى الحظر، في فترات (كل ستة أشهر، مثلاً)، بعد التشاور مع الحكومة الأفغانية.

٣٤ - وثمة اقتراح آخر، وهو منح جميع أعضاء طالبان المدرجة أسماؤهم في القائمة إعفاء خاصاً بالسفر تلبية لواجباتهم الدينية لأداء فريضة الحج أو العمرة. وقد يتطلب ذلك سفرهم إلى المملكة العربية السعودية؛ وعلى السلطات السعودية أن تؤكد ما يلي: (أ) أنه لا يوجد لديها أي اعتراض، و (ب) أنها ستبلغ اللجنة عن هذا السفر. ويتيح أداء الحج فرصة كبيرة لعقد اجتماعات خاصة، ومن شأن الإعفاء العام أن يساعد على تهدئة مشاعر القلق من أن يكون أي شخص يشارك في محادثات المصالحة، سواء باسم حركة طالبان أو فرع منها فقط، في خطر من الانتقام أو عرضة للظهور للعلن من دون جدوى. هذه الفكرة تتغلب أيضاً على مسألة يحتمل أن تكون مزعجة وهي أن الإعفاء من حظر السفر يتطلب تفاصيل عن مكان المغادرة والعودة، وكذلك المقصد.

٣٥ - لا تزال الحكومة الأفغانية وبعض ممثلي الأعضاء في مجلس الأمن في كابل يقترحون أن يشكلوا لجنة فرعية مخولة من المجلس منح إعفاءات من حظر السفر محلياً بالتشاور مع الحكومة الأفغانية. والفريق لا يرى أي فائدة من هذا الاقتراح، حتى لو وافق أعضاء اللجنة

(٢٩) قد تجد طالبان صعوبة في رفض دعوة إلى ترشيح مبعوثين للسلام، لأنها غالباً ما تشكو من أن المجتمع الدولي يتعامل مع أناس غير مصرح لهم بالتحدث نيابة عن الحركة.

الذين ليس لديهم ممثلون في كابل على ذلك. فاللجنة تعمل بتوافق الآراء، وفي ما يتعلق بمعظم المسائل، فإن القرارات تتخذ في العواصم، ويعتقد الفريق أن القيام بنفس عملية التشاور هذه ضروري أينما التقى أعضاء اللجنة، ولذلك فإن الوقت الموفر سيكون ضئيلاً، إن وجد أساساً. علاوة على ذلك، فإن للحكومة الأفغانية بالفعل تأثير كبير على عملية منح الإعفاءات ويمكن أن تبلغ اللجنة برأيها عن طريق البعثة و/أو الفريق من دون تأخير يذكر.

٣٦ - ولا يؤيد الفريق فكرة أن تفوض اللجنة سلطاتها في منح إعفاءات من حظر السفر إلى الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان امتداداً لدوره الحالي بوصفه ميسراً للاتصالات بين الحكومة الأفغانية واللجنة. فالممثل الخاص للأمين العام غالباً ما يكون خارج كابل، وحتى عندما يكون في مكان إقامته، لا يتوقع أن تتوافر له نفس سبل الوصول إلى المعلومات التي تتوافر لجميع أعضاء اللجنة. علاوة على ذلك، فإن القرارات التي تتخذها اللجنة هي قرارات سياسية لا فنية. إضافة إلى ذلك، سوف يكون الممثل الخاص للأمين العام في موقف لا يحسد عليه لو طلبت منه الحكومة الأفغانية، التي لا بد أن يعمل معها في تعاون وثيق بشأن مجموعة كاملة من المسائل، أن يمنح إعفاء في قضية يرى هو أنها غير سليمة. الأكثر فعالية أن تمنح الحكومة الأفغانية نفسها سلطة منح إعفاءات، وذلك اقتراح سيعطيه الأفغان كل تأييدهم^(٣٠).

٣٧ - وهناك مسألة قد تواجهها عملية المصالحة قريباً، وهي كيف سيتم منح إعفاء من حظر السفر لأعضاء طالبان الأربعة الواردة أسماؤهم في القائمة، والذين هم في الاعتقال في خليج غوانتانامو والذين تشكل عملية نقلهم غير المحددة إلى قطر جزءاً من عملية تبادل للأسرى لبناء الثقة التي تجري بشأنها مفاوضات مع طالبان^(٣١). وتتوخى عملية الإعفاء من حظر السفر إصدار إعفاء مؤقت ورحلة ذهاباً وإياباً؛ وعلى الرغم من أن اللجنة تستطيع أن تعالج عمليات نقل أطول دواماً، على أساس كل حالة على حدة، فإن من الحكمة اعتبار أن بإمكانها أن توافق قبل أن يُطلب منها ذلك. ولا يرى الفريق أي مشكلة جوهرية في نقل سجناء غوانتانامو إلى قطر وبقيائهم هناك، مع استمرار تطبيق الجزاءات عليهم؛ ولا شك في أن ذلك سيبدو أفضل من ممارسة حقهم في العودة إلى أفغانستان بحكم أنها دولة موطنهم، إلا إذا نبذوا صراحة دعمهم للعنف.

(٣٠) بإمكان مجلس الأمن أن يسمح بذلك، يجعل المشاركة في محادثات المصالحة أساساً تلقائياً للإعفاء.

(٣١) قادة طالبان هؤلاء هم فضل محمد مظلوم (TI.M.23.01)، وعبد الحق واثق (TI.W.82.01)، ونور الله نوري (TI.N.89.01) وخير الله خيرخوة (TI.K.93.01). وهناك شخص خامس يذكر في بعض الأحيان في التقارير الصحفية، وهو غير مدرج في القائمة.

٣٨ - يسمح الحظر المفروض على السفر، إلى جانب سماحه للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة بالعودة إلى الدولة التي يحملون جنسيتها، بإصدار إعفاء من دون الحاجة إلى موافقة اللجنة "عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية"^(٣٢). وتشير ورقة تفسير المصطلحات المتعلقة بهذا الإعفاء، كما وافقت عليها اللجنة أن الإعفاء يشمل السفر "اللازم لأغراض تحديد الهوية، أو الشهادة أو غير ذلك من المساعدات ذات الصلة بالتحقيق أو الملاحقة القضائية بشأن جريمة ارتكبها شخص آخر غير الفرد المدرج اسمه في القائمة، أو في ما يتعلق بدعوى مدنية". وقد تود الحكومة الأفغانية وحلفاؤها دراسة العديد من الجوانب المتعلقة بالتزاع في أفغانستان على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ويمكن دعوة أعضاء طالبان المدرجين في القائمة للمساعدة في تحديد الجرائم المحتملة، باعتبار ذلك جزءا من عملية المصالحة^(٣٣). وفي هذه الحالة، يمكن أن توافق اللجنة على أن السفر مسموح به بموجب القواعد الحالية.

٣٩ - وفي جميع الحالات، يوصي الفريق بأن توضح اللجنة أنها قد تلغي إعفاء، أو تعيد فرض حظر السفر على أي فرد ينتهك النظام أو ينتهز فرصة للسفر ليجمع الأموال لحركة التمرد أو العمل في غير ذلك ضد عملية المصالحة.

٢ - تعزيز أثر حظر السفر

٤٠ - الحكومة الأفغانية بصدد إنشاء قاعدة بيانات بيومترية لمواطنيها والعمل بموجب نظام جديد لبطاقات الهوية. فإذا أكمل هذان المشروعان ووضع موضع التنفيذ في جميع أنحاء البلد، فإنهما سوف يساعدان كثيرا في اكتشاف هويات مزيفة يستخدمها أشخاص مدرجون في القائمة. ولما كانت القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد جمعت أيضا كميات كبيرة من المعلومات المماثلة، فسيكون من الأهمية بمكان الجمع بين قاعدتي البيانات قبل انسحاب القوة الدولية.

٤١ - وقد شكل استخدام أعضاء في طالبان مدرجة أسماؤهم في القائمة وثائق هوية مزورة أو مضللة تحديا أمام تنفيذ حظر السفر. غير أن المسافرين في كثير من الحالات يكونون أعضاء بارزين في الحركة ولا يقومون بأي شيء لإخفاء مظهرهم. ويوصي الفريق بأن تقوم الدولة، في الحالات التي يبلغ علمها أن أحد الأفراد المدرجين في القائمة عبر حدودها تحت

(٣٢) قرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)، الفقرة ١ (ب).

(٣٣) طلبت حركة طالبان مرارا إجراء تحقيقات على يد أفرقة مشتركة للأمم المتحدة وطالبان في حالات الإصابات التي تقع بين المدنيين وإساءة معاملة السجناء؛ ويمكن توسيع نطاق هذه التحقيقات لتصبح تدابير لبناء الثقة.

هوية منتحلة، أو مستخدما هويات غير رسمية، بإبلاغ اللجنة أو الفريق على الفور وتسهيل^(٣٤) تحديث البيانات المقيدة في القائمة ذات الصلة. فالتقاعس عن توفير هذه المعلومات يظهر عدم وجود دعم للنظام ويقوض آثاره المرجوة. وعلى الرغم من أن الحوادث المتصلة بأفراد مدرجين في القائمة يسافرون بهويات سفر مستعارة أمر لا بد أن يحدث، فإنها لا ينبغي أن تتكرر. ويمكن أن توضح اللجنة للدول بأنها قد لا تتخذ أي إجراء في حال حدوث أي انتهاكات لحظر السفر في الحالات التي يحدث فيها انتهاك عن غير قصد نتيجة لاستخدام هوية كاذبة أو غير معروفة لأول مرة لم يتم توفيرها في القيد ذي الصلة في القائمة، ولكنها لن تتغاضى عن القيام برحلات متكررة تتم تحت تلك الهوية إلى نفس الدولة حالما تعرف هوية المسافر الحقيقية.

٤٢ - ويوصي الفريق أيضا بأن تشجع اللجنة الحكومة الأفغانية على أن تكفل عدم قيام قنصلياتها بإصدار وثائق هوية لأعضاء طالبان المدرجة أسماؤهم، من دون القيام على الفور بتقديم المعلومات إلى وزارة الخارجية التي ينبغي بعد ذلك أن تحيلها دون تأخير إلى اللجنة أو الفريق لإضافتها إلى القيد في القائمة.

٤٣ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نشرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على موقعها على شبكة الانترنت المقيد دخوله نحو ١٢٠ إعلانا خاصا مشتركا بين الإنتربول و مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن الأفراد المدرجة أسماؤهم بموجب نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ومنها ١١٠ إعلانات متاحة أيضا على موقعها العام على شبكة الانترنت. ولا توجد أي إعلانات تتعلق بكيانات مدرجة في القائمة. ولأن هذه الإعلانات قد تحمل تفاصيل بيومترية أو غير ذلك من التفاصيل غير الموجودة في قائمة الجزاءات، فإن الفريق يوصي بأن تفعل اللجنة ما في وسعها لزيادة عدد هذه الإعلانات، وتشجيع الدول على تنبيه سلطات الهجرة بوجودها وقيمتها.

٤٤ - ولا يزال الفريق متمسكا بالتوصيات الواردة في تقريره الأول والتي شملت ما يلي: (أ) تقليص عمليات صنع القرار لدى اللجنة بالنسبة لجميع الإعفاءات من حظر السفر، لا بالنسبة للإعفاءات التي تمنح لحالات الطوارئ الإنسانية وحدها؛ و (ب) إخطار الدول المعنية فقط بهذه الإعفاءات بدلا من نشر التفاصيل على موقعها على الانترنت، و (ج) السماح بتنوع أسباب الإعفاءات الممنوحة، و (د) إشراك الحكومة الأفغانية إلى أقصى حد ممكن في هذه العملية (انظر S/2012/683، الفقرة ٥٧).

(٣٤) انظر، على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن ١٩٨٩ (٢٠١١) الفقرة ٤٨.

جيم - حظر الأسلحة

٤٥ - حظر الأسلحة، الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره ١٩٨٨ (٢٠١١)، هو استمرار للحصار المفروض بموجب القرارين ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) في إطار نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ويهدف إلى معالجة الحالة كما كانت وقتئذ أكثر معالجتها كما هي عليه الآن. وفي الفترة الفاصلة، فقدت طالبان السيطرة على أفغانستان ولكنها تعافت بما فيه الكفاية لتتحدى الدولة في شكل كيان متمرد ومسلح جيداً ومدرب تدريباً كافياً. وقد زادت حدة العنف تبعاً لذلك، وعلى الرغم من أنها تراجعت مرة أخرى إلى مستوياتها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وبعد تصاعدها في عام ٢٠١١، لا توجد أدلة تشير إلى أن حركة طالبان قد فقدت شيئاً من قوتها. وليست طالبان ندا لقوات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في مواجهة عسكرية تقليدية، ولكن أساليبهم غير المتماثلة من التمرد أثبتت نجاحاً ساحقاً ومن المرجح أن تكون دوافعها قوية وأن تكون مدربة ومجهزة جيداً كقوات الأمن الوطنية الأفغانية عندما تغادر قوة المساعدة الأمنية الدولية. فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام بحلول ذلك الوقت، فالمرجح أن تزداد حدة العنف مرة أخرى وأن تتخذ الحملات القتالية للمتمردين طابع المواجهة العسكرية المباشرة.

٤٦ - معظم الإصابات التي تحدثها طالبان، سواء بين المدنيين أو قوات الأمن، هي نتيجة للعبوات الناسفة اليدوية الصنع. ومعظم العبوات الناسفة اليدوية الصنع تتركب من سماد نترات الامونيوم، الذي، على الرغم من حظره في أفغانستان، يستخدم على نطاق واسع في أماكن أخرى في المنطقة. وإضافة إلى نترات الامونيوم، تستخدم طالبان على نحو متزايد كلوريد البوتاسيوم في العبوات الناسفة اليدوية الصنع، فضلاً عن المتفجرات الصناعية مثل الإيموللايت (Emulite). على الرغم من أن القوات الأفغانية وقوة المساعدة الدولية أصبحت تضبط هذه المواد على نحو أكثر تواتراً وبكميات أكبر، فإن مدى توافر المواد اللازمة للعبوات الناسفة يتوقف فيما يبدو على الأموال المتاحة لشرائها والتدريب المتاح لاستخدامها. فالحظر المفروض على الأسلحة، إذن، أقل أهمية بالنسبة لطالبان من تجميد الأصول.

٤٧ - إن توافر الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات بسهولة يتيح لطالبان مواصلة حملة العنف التي تقوم بها. فمعظم الأسلحة النارية والذخائر يتم الحصول عليها محلياً، وبعضها يأتي، كما تفيد التقارير، من قوات الأمن الوطنية الأفغانية ومن أسهم الشركات الأمنية الخاصة، بعد أن يتم بيعها لسماسرة أو بيعها مباشرة لطالبان. أما المعدات المتخصصة، كالمسدسات وكاتمات الصوت وصواريخ المدفعية، ومكونات العبوات الناسفة اليدوية الصنع والمتفجرات الصناعية الإلكترونية، فمن المرجح أنها تستورد عبر الحدود. هذه الأسلحة شائعة

لدى طالبان إذ تستخدمها لاغتيال المقاتلين والقادة الذين يميلون إلى المصالحة أو قادة المجتمعات المحلية الذين ترى أنهم لا يدعمون التمرد بما فيه الكفاية. والمسؤولون الأفغان غير قادرين على توفير الأمن فعليا على أساس ثابت حتى لأعضاء مجلس السلام الأعلى، ولذلك فإن المعارضين لحركة طالبان مجبرون بوجه عام على ترتيب حمايتهم بأنفسهم. هذا الافتقار العام للأمن يؤدي إلى لجوء المزيد من الناس إلى امتلاك أسلحة، سواء لأغراض هجومية أو دفاعية.

٤٨ - على الرغم من وجود تكهنات بشأن أسباب ما تفيد به التقارير وهو وجود زيادة في الخسائر من الطائرات المروحية، فإن الفريق لا يعرف عن وجود منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف في أيدي طالبان على وجه التأكيد، على الرغم صدور منشور لطالبان، في صيف عام ٢٠١١، يلمح إلى امتلاكها هذا النوع من الأسلحة^(٣٥).

٤٩ - وتفيد التقارير بأن التدريب على صنع العبوات الناسفة اليدوية الصنع لا يزال يجري وجها لوجه، وعادة من خلال "ورش عمل" متخصصة يأتي من أجلها المدربون إلى أفغانستان تحت حماية طالبان. ثم يطوفون في أنحاء البلد لينقلوا مهاراتهم. ويشير العديد من التقارير إلى أن هؤلاء المدربين ليسوا أفغان، بل أجانب مرتبطون بتنظيم القاعدة. على أن الحاجة أقل في ما يتعلق بالتدريب على استخدام الأسلحة بوجه عام إذ أن الثقافة الأفغانية تقتضي أن يكون معظم البالغين الذكور يملكون أسلحة نارية ويعرفون كيف يستخدمونها. إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع عدد الملتحقين بقوات الأمن الوطنية الأفغانية يرجح احتمال تلقي بعض مقاتلي طالبان تدريبا على يد الشرطة الأفغانية أو الجيش الأفغاني (بقدر أقل)^(٣٦). وقد تبين مؤخرا أن ثمة صعوبات تواجه في فحص الجندين لهذه القوات في وقت غوها السريع، وذلك جراء العدد المتزايد من الهجمات التي قام بها مجندون أفغان ضد زملائهم من أفراد قوة المساعدة الأمنية الدولية. ولدى طالبان أيضا منشأة تدريبية متخصصة متنقلة للتدريب على الهجمات الانتحارية والمهام المعقدة تديرها شبكة حقاني في منطقة الحدود الباكستانية/الأفغانية الواقعة بين بكتيكا في أفغانستان، ووزيرستان في باكستان وتعتمد في ذلك على مدربين من الأفغان ومن غير الأفغان.

(٣٥) انظر مجلة طالبان 'في المعركة'، عدد حزيران/يونيه ٢٠١١.

(٣٦) على الرغم من أن الأرقام تتفاوت، فإن التقارير الرسمية تشير إلى أن من بين الجندين الجدد البالغ عددهم ما يقرب من ٨٠٠٠ جندي ينضمون إلى الجيش الوطني الأفغاني كل شهر، هناك ما لا يزيد عن ١٥٠٠ فرد لا يسجلون أنفسهم لمواصلة الخدمة بعد انقضاء فترة العقد الأول المبرم معهم ومدته سنة واحدة.

٥٠ - نظرا للظروف الخاصة في أفغانستان، قد يجد مجلس الأمن واللجنة صعوبة في جعل حظر الأسلحة أكثر فعالية. ومع ذلك، فقد جمعت القوات الأفغانية وقوات التحالف كمية كبيرة من المعلومات عن المواد والأساليب التي تستخدمها طالبان في هجماتها، على الرغم من أن هذا كله لا يزال في أغلب الأحيان محاطا بالسرية. ويوصي الفريق بأن يبحث المجلس، وخاصة أعضاؤه المشاركون مباشرة في القتال ضد طالبان، السلطات الأفغانية وشركاءها على تبادل المعلومات مع الفريق، فمن شأن ذلك أن يساعد اللجنة على تحديد انتهاكات حظر الأسلحة.

المرفق الأول

نظرة عامة عن قيادات طالبان في المقاطعات

١ - تستند هذه النظرة العامة المتعلقة بقيادة طالبان المحلية كما كانت عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى المعلومات التي جمعها الفريق خلال زيارته لأفغانستان، من عدة جهات منها مسؤولو الأمن الأفغان على مستوى المقاطعات. وهي تقدم استكمالا للجدول الوارد في المرفق الأول لتقرير الفريق الأول (S/2012/683)، الذي تضمن معلومات جمعت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١٢.

٢ - هناك هيئة من "حكام الظل" تتولى قيادة عمليات طالبان في المقاطعات، وتتبع مجموعات مختلفة داخل قيادة طالبان. ففي كونار ووردك يمارس حاكما الظل، اللذان يزعمان أن شرعيتهما مستمدة من "شورى ميرامشا" (١) (ما يسمى شبكة حقاني) أنشطتهما على نحو متواز حيث يعين أحدهما مجلس شورى الآخر. وفي بغلان ووردك يمارس حاكما الظل اللذان يعلنان الولاء لقلب الدين حكمتيار (QI.H.88.03) أعمالهما في منافسة مع أولئك الذين تعينهم طالبان.

٣ - وهناك ثلاث مقاطعات من أصل ٣٤ مقاطعة في أفغانستان ليس لديها حاكم ظل من طالبان، وهي بوجه عام لا تتأثر بحركة التمرد (باميان، ودايكوندي، وبنجشير). وفي محافظتين، استطاعت قوات الأمن تحييد حاكم الظل خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وهو مما يشير إلى ما تنسم به الحالة من دينامية للغاية على أرض الواقع. وهناك ستة أفراد من الأفراد الثلاثة والثلاثين المذكورين أدناه، مدرجون في قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨.

"حكام الظل" التابعين لطالبان في المقاطعات

بدخشان	مولوي أحمد شبير
بادغيس	مولوي عبد القدوس
بغلان	مولوي محمد يونس
بلخ	الملا غوص الدين
باميان	لا يوجد أحد معيّن
دايكوندي	لا يوجد أحد معيّن
فرح	الملا أمين
فارياب	حل عطاء الله عمري محل الملا يار محمد (قتل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)

(أ) استخدام مصطلحات مثل "شورى ميرامشا"، و "شورى بيشاور"، و "شورى كويتا" تشير إلى جماعات قيادية لا إلى مواقع جغرافية.

غزنة	الملا رحمة الله
غور	مولوي عبد الخالق
هرات	إحسان عبد الغني
هلمند	محمد نعيم باريش الملقب مولوي محمد حول (TI.N.13.01)
جاوزجان	مولوي إسماعيل
كابل	مولوي عبد الهادي الملقب باشايوال مالك
قندهار	الملا محمد عيسى
كايسا	عبد الغفار شفق
خوست	حل سراج الدين حقاني (TI.H.144.07) محل قاسم نور، الذي
أرسل	إلى كونار
كونار	مولوي عبد الرحيم (شوري بيشاور)، قاسم نور
	(شوري ميرامشاه)
قندوز	مولوي عبد الرحمن (اعتقل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)
حل محله	مولوي علاء الدين
لاغمان	زار محمد
لوغار	عبد اللطيف منصور (TI.M.7.01)
نانغارهار	عبد الجبار زابولي (TI.O.88.01)
نيمروز	الملا عبد القيوم
نورستان	مولوي دوست محمد
بكتيكا	مولوي سانغين زادران (TI.Z.152.11)
باكتيا	محمد غول
بانجشير	لا يوجد أحد معيّن
باروان	الملا مطيع الله
سامانجان	مولوي ضياء الرحمن
ساري بول	دم الله نادر حقجو
تخار	قاري إسحاق
ارزكان	الملا شفيق أخوند (TI.A.106.01)
وردك	الملا عبد الله ملاخيل الملقب فهيم (شوري بيشاور)، نجيب الله
	(شوري ميرامشاه)
زابل	شرف الدين

المرفق الثاني

وجود المقاتلين الأجانب وتنظيم القاعدة في أفغانستان

١ - أجرى الفريق تحليلاً أولياً بشأن المقاتلين الأجانب الذين يقاتلون في ساحة المعركة الأفغانية في تقريره عن الروابط بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان (S/2011/790، المرفق) مع البيانات المتاحة حتى منتصف كانون الأول/سبتمبر ٢٠١١. ويتضمن هذا المرفق استكمالا لذلك.

٢ - تشير التقارير اليومية الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة إلى أن ١١٨ عنصراً من العناصر الأجنبية المناهضة للحكومة قتلوا في أفغانستان وأسر ٧٧ منهم بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وترسم الإحاطات الإعلامية اليومية التي تقدمها قوة المساعدة الأمنية الدولية عن فترة الأشهر الثلاثة عشر نفسها صورة مشابهاً لذلك^(أ). فهي تشير إلى أن ١٠٣ أشخاص قتلوا و ١٣٦ شخصاً اعتقلوا في ١٦ محافظة من محافظات أفغانستان البالغ عددها ٣٤ محافظة، حيث يحدث أكثر المعارك في الزاوية الشمالية الشرقية من البلد. وتظهر التقارير حدوث تغيير طفيف في توزيع المقاتلين الأجانب والأشخاص المشتبه في ارتباطهم بتنظيم القاعدة والمنظمات التابعة لها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حيث يرتفع عدد القتلى في المناطق الخاضعة لسيطرة شبكة حقاني في شرق أفغانستان، ومما لا شك فيه أن الاعتقالات تكون أكثر تواتراً في المدن؛ فكثرة عدد أفراد خدمات المخابرات والشرطة والجيش تجعل ذلك أمراً ممكناً. وقد انخفض عدد المقاتلين الأجانب في أفغانستان مقارنة بأرقام عام ٢٠١١^(ب).

٣ - يتضح أيضاً من الجدول أدناه أن المقاتلين الأجانب ليسوا كلهم مرتبطون بتنظيم القاعدة، وأولئك المرتبطون بتنظيم القاعدة ليسوا كلهم من غير الأفغان. فالتقارير التي تتضمن إشارة إلى الحركة الإسلامية لأوزبكستان المرتبطة بتنظيم القاعدة تذكر أن الأغلبية الساحقة من مقاتليها الذين قتلوا أو اعتقلوا هم من الأفغان. ووفقاً لما ورد في تلك التقارير

(أ) فيما يتعلق بتحليل البيانات الصحفية الصادرة عن القوة، قام الفريق، لأغراض هذا التقرير، على عكس تقريره السابق بشأن هذا الموضوع، بعدد جميع الأفراد الذين قتلوا أو اعتقلوا نتيجة للضربات التي وجهتها القوة المساعدة ضد تنظيم القاعدة والمنظمات التابعة لها كالحركة الإسلامية لأوزبكستان. ويبدو في معظم الحالات أن هؤلاء الأفراد من الأفغان. وفي التقرير السابق، حاول الفريق تسجيل غير الأفغان فقط.

(ب) بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تضمنت تقارير إدارة شؤون السلامة والأمن إشارة إلى مقتل ٧١ شخصاً وأسر ٤٢ من المقاتلين الأجانب. وفي عام ٢٠١١، أشارت تقارير إدارة السلامة والأمن إلى مقتل ٩٢ واعتقال ٦٨ شخصاً من المقاتلين الأجانب على مدى الفترة نفسها تقريباً (١ كانون الثاني/يناير - ١٨ أيلول/سبتمبر).

فإن المقاتلين الأجانب في جنوب أفغانستان جميعهم تقريباً من أصل باكستاني. ويشار إليهم فرادى أو أزواجاً، ولهم صلة بنقل تكنولوجيا العبوات الناسفة اليدوية الصنع أو مكوناتها. وفي ما يتعلق بالجنوب الشرقي والشرق، تشير التقارير إلى وجود تشكيلات من المقاتلين الأجانب أكثر تنوعاً، مسجلة في كثير من الأحيان وجود رعايا من المملكة العربية السعودية وتركيا وبلدان في آسيا الوسطى وأوروبا الغربية.

توزيع المقاتلين الأجانب والأفراد المشتبه في ارتباطهم بتنظيم القاعدة والمنظمات التابعة له حسب المقاطعة الذين قتلوا أو اعتقلوا فيها، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المقاطعة	المعتقلون من المقاتلين الأجانب	القتلى من المقاتلين الأجانب	تنظيم القاعدة المعتقلون من تنظيم القاعدة	القتلى من تنظيم القاعدة
بداحشان	٣	٦	١٦	١٥
بادغيس	—	٢	—	—
باغلان	—	—	٢	—
فارياب	—	—	٢	٨
غزنة	٣	١٢	١٥	٢
هلمند	٩	٢	١	—
كابل	١٨	—	—	—
قندهار	٢٠	١١	—	—
كاپيسا	—	١	—	—
خوست	٧	٢٢	—	٣
كونار	٥	٣	—	٥٠
قندوز	—	١	٥٥	٢
لاغمان	—	—	٣	—
لوغار	—	١	٣	—
نانغارهار	٦	—	١٣	٦
نيمروز	—	٢	—	—
نورستان	—	—	—	٤
بكتيكا	١	٤	—	١
باكثيا	٢	٣١	١	—
تخار	—	—	٢٠	١١
واردك	—	١٤	٥	١
زابل	٣	٦	—	—
المجموع	٧٧	١١٨	١٣٦	١٠٣

توزيع المقاتلين الأجانب والمنتسبين لتنظيم القاعدة الذين قتلوا أو اعتقلوا ١ أيلول/سبتمبر
٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

